8 – من تراث الصحيفة عام 1972

مهنة التعليم ورسالة المعلم[1]

أ.د. يوسف صلاح الدين قطب

لا يستطيع أحد أن ينكر الدور الذي قام به المعلمون عبر القرون وما زالوا يقومون به في العالم العربي بكل إتقان وإخلاص للنهوض برسالتهم في تعليم أبناء الأمة العربية، ولا يستطيع أحد أن ينكر خطورة العمل الذي يقوم به وأهميته في تكوين الأجيال التي ينشئها وأثره في تشكيل كيان الأمة وتجديد سمات حاضرها وخصائص مستقبلها، ونحن الآن إذ نتعرض بالتحليل لبعض الأوضاع المتعلقة بمهنة التعليم، فإن ذلك لا يعني إطلاقاً أي إنكار لفضل المعلم أو فضل القائمين على إعداده في استمرار نجاح المدارس في محاربة الجهل وتزويد البلاد بالأعداد الموفورة من المتعلمين والقادة في كافة الميادين.

ولكن على الرغم من ذلك كله فإن الكثيرين منا لم يكونوا على مدى سنوات طويلة راضين عن الأوضاع الحالية لمهنة التعليم، وما زلنا نشعر بأن إعداد المعلم وتنظيم مهنة التعليم والارتقاء بمكانتها أمور تحتاج إلى دفعة قوية لدعم مكانة هذه المهنة وتمكين المعلم من القيام برسالته الحقيقية في المجتمع.

وليس خافياً على أحد أن الفجوة ما زالت متسعة بين ما نصبو إليه من السمو بهذه المهنة وبين ما نحاول أن نحققه فعلاً في هذا السبيل، بل يمكن القول بأن هذه الفجوة تزداد اتساعا كل يوم ويصبح التعليم أكثر مشقة بسبب التغيرات المستمرة والسريعة التي تحدث في المجتمع العربي، مما يستدعي مضاعفة الجهود

([1]) أ.د. يوسف صلاح الدين قطب (1972)، مهنة التعليم ورسالة المعلم، صحيفة التربية.

التي يبذلها المربون وقادة المجتمع وجمعيات المعلمين ومنظماتهم لمعالجة هذا الموقف.

ومن أمثلة التغيرات الحادثة في المجتمع العربي أن عدد الطلاب في المدارس المختلفة بالبلاد العربية يقدر بحوالي 20 مليونا في الوقت الحاضر وينتظر أن يتضاعف هذا العدد بعد عشر سنوات ليصل إلى 40 مليونا، ويعني ذلك أن يتضاعف عدد المعلمين أيضاً فيزيد من حوالي نصف مليون معلم في الوقت الحاضر ليصل إلى حوالي مليون معلم بعد عشر سنوات، ويعني هذا أيضاً من الناحية العددية على الأقل أن الدول العربية تواجه متطلبات ضخمة لتوفير الأعداد الكافية من المعلمين في السنوات القليلة القادمة تقدر بمتوسط يبلغ أكثر من خمسين ألف معلم سنوياً حتى يمكنها أن تساير التوسع الحتمي في أعداد الطلاب، ولا ترجع هذه الزيادة الهائلة في أعداد الطلاب إلى الزيادة الطبيعية في عدد السكان فحسب، ولكنها ترجع – بخاصة – إلى التغيرات الاجتماعية وإلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول العربية لتوفير التعليم للأعداد الكبيرة.

وليس هذا التغير في عدد السكان إلا واحداً من عشرات المتغيرات الأخرى المتوقعة وغير المتوقعة والتي سوف تؤثر لا في حياة المجتمع العربي وحده، ولكن في حياة العالم المحيط بنا أيضاً.

فهل نحن أعددنا العدة لتطويع التعليم وإعداد المعلمين لمواجهة هذه التطورات السريعة في المجتمع العربي، إن القضية التي نود تأكيدها هنا هي أن مستقبل التعليم في البلاد العربية بل مستقبل هذه الأمة كلها رهن بالارتقاء بمستوى المعلم والنهوض بمهنة التعليم، وواضح أن الارتفاع بمكانة المعلم ومستواه العلمي والنهوض بالمهنة التي ينتمي إليها هو الأساس الذي يستند إليه النهوض بكافة المهن الأخرى، كما أن مهنة التعليم هي المسئولة عن إرساء التجديد والتغيير في المجتمع وتوجيه الثقافة وبناء المجتمع العصري القادر على مواجهة التحديات المحيطة به.

ولكي نحقق ما نصبو إليه من ارتفاع بمستوى مهني التعليم يجب أن نوجه اهتمامنا إلى عملية إعداد المعلمين وتكوينهم ليكونوا جديرين بالانتماء إلى مهنة رفيعة، كما يجب الاهتمام بالقضاء على مشكلة التفكك الحادث بين أعضاء هذه المهنة حيث يتعدى الحد الأدنى في المستويات الإعداد المهني لطوائف المعلمين المختلفة، مما يجعل صورة التعليم صورة مهتزة لدى المجتمع فعلى الرغم من أن منظمات المعلمين وجمعياتهم تعتبر التعليم مهنة رفيعة ألا أن المكانة المهنية للتعليم ما زالت تنتظر استيفاء بعض الشروط للاعتراف بها مهنة من المهن الرفيعة لا حرفة من الحرف البسيطة.

ولكن ما مقومات أية مهنة من المهن؟ وما الشروط التي يجب أن تنطبق على مهنة التعليم لكي تصبح مهنة حقيقية يعترف بها الجميع؟ وما الذي يجب استكماله من شروط أو خصائص لمهنة التعليم في البلاد العربية للارتقاء بمكانتها؟ أو بمعنى آخر ما رسالة المعلم وما السبيل لتمكين المعلم من القيام بهذه الرسالة بالصورة التي يرتقبها المجتمع العربي، وبذلك يعطي هذه المهنة ما تستحقه من إجلال واحترام؟

سنحاول فيما يلي عرض بعض هذه المشكلات بإيجاز إذ أن الإجابة عليها تحتاج إلى دراسة طويلة وشاملة، ولذلك سوف نكتفي بالإشارة إلى عدد من المشكلات الرئيسية في هذا المجال.

ما المهنة وما مقوماتها؟

يوجد في كل مجتمع عدد من الوظائف أو الخدمات التي يجب أن تؤدي على وجه مرض لكي تستمر حياة الجماعة بصورة منتظمة أو متطورة، وتختلف المجتمعات البدائية المتقدمة في كيفية تنظيم القيام بهذه الوظائف أو الخدمات، فالمدنيات الحديثة قد خلقت أو ابتكرت التخصص في العمل وأنشأت المؤسسات أو المنظمات المختلفة التي تنظم العاملين في النوعيات المختلفة من هذه الخدمات لتيسير تأديتها للجميع وللأفراد والقيام بتطويرها وتحسينها.

وقد جرت العادة على التمييز بين أنواع العمل المختلفة التي تؤديها هذه المؤسسات وتجميعها في مستويات متفاوتة على أساس بعض المعايير مثل أهمية العمل بالنسبة لحياة الجماعة ومتطلبات الإعداد لمزاولته وتشمل هذه المستويات التي تقسم إليها الأعمال المختلفة المستويات الآتية:

- مستوى الأعمال المهنية Professional
- مستوى الأعمال شبه المهنية Semi Professional
- مستوى العمالة الماهرة Skilled Laborer
- مستوى العمالة غير الماهرة Un-Skilled laborer

وكل هذه المستويات يمثل عدداً من الخدمات التي تؤدي للغير ويستلزمها عدم الإلمام من تؤدي له بالمعلومات أو المهارات المطلوبة أو عدم الرغبة في الاكتفاء الذاتي لسد احتياجاته، ولذلك فإن الفروق التي بين المستويات الأربعة ليس عنصر الخدمة، ولكن تكمن هذه الفروق في طبيعة الخدمة وعلاقتها بالحاجات الأساسية التي يتوقف عليها الحياة نفسها ومستوى الإعداد المطلوب ومدته وغير ذلك من المعايير التي سنعرض لبعضها فيما بعد، وتوضع قمة هذه المستويات المهن الرفيعة مثل المهن الطبية والهندسية والقضائية والتعليمية ... الخ، فالمهن هي مؤسسات اجتماعية نشأت لتقوم بتزويد الفرد والمجتمع بخدمات أساسية يحتاجها.

وإذا واجهه الفرد في المجتمع بمشكلة تقع في مجال من مجالات هذه المهن فإنه يلجأ إلى المهنيين الذين تلقوا الدراسات والمهارات المتخصصة والتي تجمعت نتيجة البحوث العلمية والممارسات الطويلة وهو في هذا إنما يلجأ إلى المهنة أو الفرد الذي يمثل المهنة أو ينتمي إليها، فالمهنة هي التي تؤمن للفرد سلامة الخدمة وكفايتها في حدود التقدم الذي وصل إليه العلم أو الفن في هذا المجال، والمهنة هي مصدر الثقة التي يوليها الفرد للقائم بالخدمة والطمأنينة إلى أن هذه المهنة على المستوى المطلوب من الكفاية والخبرة، وكل مهنة من المهن تتعلق بمجال محدود

من الحاجات أو الوظائف والخدمات مثل المحافظة على الصحة الجسمية والنفسية أو المحافظة على الحقوق والحرية أو تهيئة الفرص للتعلم... الخ.

ولما كانت المهنة تحتل كما سبق أن ذكرنا مكان الصدارة أو قمة السلم في ترتيب الخدمات المختلفة فإن من الطبيعي أن تسعى المؤسسات التي تنظم الأعمال والخدمات المختلفة إلى الارتقاء إلى مستوى المهن.

وقد تطلق بعض هذه المؤسسات على نفسها اسم المهنة، ولكن ذلك لمن يكسبها بالضرورة الاعتراف بها او حوصلها على المكانية الاجتماعية التي تضفي على المهن الحقيقية، كما أن المهن التي تأصلت جذورها في المجتمع كثيراً ما تتردد في أن تقبل مشاركة الغير لها في المكانة والامتيازات التي وصلت إليها.

ويميل المعلمون والمربون ورجال التعليم بعامة إلى اعتبار التعليم مهنة من المهن الأصيلة، وقد يكونون على حق في ذلك وقد يكونون مدفوعين بنوع من الطموح الناتج عن الإحساس بنبل العمل وأهميته الذي يقوم به المعلم في المجتمع، ومع ذلك فإن هناك قطاعات في المجتمع العربي وغيره من المجتمعات لا تعترف بأن التعليم قد وصل إلى مرحلة من النضج تكسبه الحق في أن تطلق عليه صفة المهنة بحيث تتمتع منظمات المعلمين بالامتيازات والمسئوليات التي تتمتع بها المنظمات المهنية الأخرى، بل أن الكثير من المعلمين في البلاد المختلفة ما زالوا ينادون بوجوب رفع مكانة التعليم كخدمة إلى مستوى المهن الرفيعة، فما هو الموقع الحقيقي للتعليم في سلم الخدمات السابق الإشارة إليها؟ هل هو عمل من الأعمال المهنية أم أنه لا يرقى إلى مستوى الأعمال شبه المهنية؟

مقومات المهنة:

قد يساعدنا في الإجابة على السؤال السابق الوقوف على المعايير أو الخصائص التي تميز الأعمال المهنية عن غيرها من الأعمال، وسنحاول الآن تلخيص أهم المقومات التي يجب أن تتوافر في أية نوعية من الخدمات لكي ترقى هذه الخدمة إلى مستوى المهنة، وفي ضوء ذلك يمكننا أن نحكم على الخدمة التي يقوم بها المعلمون كما يمكننا أن نبين ما نحتاجه هذه الخدمة من تطوير أو إعداد

للارتقاء بها إلى المستوى المطلوب، ويرى علماء المجتمع أن أهم هذه المعايير تشمل ما يلي:

- **الثقافة المهنية:** يجب أن توافر لدى المهنة – ككل أو لدى المهني كفرد – الثقافة المهنية التي لا تتوافر لدى الآخرين من غير أرباب هذه المهنة.
  - **نقصد بالثقافة المهنية:** مجموعة المعلومات والمهارات الفنية وأنماط السلوك المهني والقيم والاتجاهات المرتبطة بالمهنة مما يعد أساساً لمزاولتها.
  - **وتستند كل مهنة:** إلى واحد أو أكثر من ميادين المعرفة – أو العلوم التي تستقي منها الأسس العامة وتبنى عليها التطبيقات والمهارات اللازمة لها.
- **مستوى الإعداد للمهنة:** أن يكون الإعداد للمهنة عن طريق برنامج كامل يتم في كلية جامعية أو مدرسة مهنية على المستوى الجامعي.
- **القدرة على اتخاذ القرار:** أن يصل الممارس للمهنة إلى مستوى الذي يستطيع فيه اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بالخدمة التي يقدمها وأن يكون هذا القرار وفي آخر ما توصل إليه المعلم وفي ضوء خلفية من القواعد والنظريات التي تستند إليها المهنة، وذلك مع مراعاته الأثر هذا القرار على الظروف والقرارات الأخرى المرتبطته به.
- **تنظيمات مهنية:** أن تنظيم المهنة في هيئة أو جمعية تستطيع في حدود النظام الاجتماعي القائم أن تسيطر على الأعمال الفعلية في المهنة والظروف المحيطة بها، وذلك مثل:
  - مستوى الإعداد للمهنة.
  - مستوى الأداء المطلوب لمزاولة المهنة والاستمرار فيها.

- أخلاقيات المهنة وتأديب المخالفين وأن تكون مسئولية المعلم عن أعمال المهنية أمام المجتمع من خلال المهنة.
- وحدة المهنة: إذا وجدت تخصصات مختلفة داخل المهنة فلابد من وجود قدر مشترك وحد أدنى من الثقافة المهنية بين جميع العاملين بما يضمن وحدة المهنة.
- ثقة الجمهور بالمهنة: وبالممارسين للمهنة وأن تكون هذه الثقة قائمة على قدرة المهنة على تأدية خدمات لا يمكن أن تؤدي عن غير طريق المهنة.
- التعليم المستمر: أن يلتزم الافراد الممارسين في المهنة بمستوى الكفاية مدى الحياة وأن يتميزوا بدوافع قوية للخدمة وبالرغبة في متابعة التطورات العلمية والتطبيق في مجال المهنة.

ما الذي ينطبق على التعليم من مقومات المهنة:

طالما نادى المعلمون بأن التعليم مهنة من المهن الرفيعة على الرغم مما يجانبهم به المجتمع أحياناً من عدم الاعتراف بهذه المهنة، فالشروط أو المقدمات السابقة الإشارة إليها كثيراً ما تنطبق على المعلمين المشهود لهم بالكفاية والمهارة والسلوك المهني المشرف إلا أن المهنة ككل ينقصها في أحياناً أخرى بعض هذه المقدمات الهامة، وسنحاول الآن تحليل موقف مهنة التعليم في البلاد العربية في ضوء المعايير السابقة.

بالنسبة إلى الثقافة المهنية في مجال التعليم لاشك أن القرن الحالي كان مسرحاً لكثير من البحوث والتجارب والدراسات التي انتجت مجموعة هائلة من المعلومات والمهارات وجددت عدة قيم واتجاهات تتعلق بالثقافة المهنية التربوية، وبذلك انعدمت أهم الموانع التي تحول دون ارتقاء التعليم إلى مستوى المهن المعترف بها، وتستقي مهنة التعليم الأسس والتطبيقات التي تلزم لها من أكثر من ميدان من

ميادين المعرفة مثل الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجي وعلم النفس، وقد أسهمت هذه العلوم السياسية وغيرها في بناء قدر كافٍ من الثقافة المهنية التربوية التي وضعت موضع التجريب للتحقق من صحتها، ومع ذلك فإن قلة من المعلمين الذين يدركون علاقة العمل الذي يمارسونه بهذه العلوم أو يحاولون التعمق في دراستها بقصد الاستفادة منها في عملهم.

لقد كانت النظرة القديمة إلى العملية التعليمية هي أنها عملية يمكن أن تتم دون حاجة إلى مهارة خاصة وأن أي شخص يعرف المعلومات أو المهارات المطلوبة تعليمها يستطيع أن يعلمها للغير، وما زالت هذه النظرة سائدة في كثير من الأوساط التعليمية وبخاصة في التعليم الفني والتعليم الجامعي، وواضح أن هذه النظرة تجمد التعليم وتجعل منه حرفة من الحرف البسيطة التي لا يحتاج إلى ثقافة مهنة خاصة ولا تهتم إلا بنقل المعلومات فتهمل الأهداف التربوية من التعليم وتتجاهل أثر الطريقة التي تستخدم على تفكير الطالب ونمو شخصيته وغير ذلك من الآثار السلوكية التي تترتب على هذا التعليم.

وفيما يتعلق بمستوى الإعداد للمهنة يمكن أن يثير هنا سؤالين: أولهما متى يبدأ الإعداد لمهنة التعليم في السلم التعليمي؟ والثاني يتعلق بطول المدة التي يستغرقها هذا الإعداد؟

والملاحظ أن نظرة المجتمع إلى مكانة أي مهنة من المهن تتأثر إلى درجة كبيرة بالمستوى التعليمي الذي يبدأ عنده الإعداد لهذه المهنة، فالمهنة أو الحرفة التي يبدأ الإعداد لها عقب المرحلة الإعدادية مثلا تكون أقل مكانة عن مثل التي يبدأ الإعداد لها عقب المرحلة الثانوية حتى ولو تساوت المهنتان من حيث عدد السنوات الكلية في الدراسة، والمعروف أن الدول العربية تتبع في إعداد معلم المدرسة الابتدائية أسلوبين – الأول وفيه يبدأ الإعداد للمهنة بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية وتستمر الدراسة في هذا النظام مدة تصل إلى سنتين، وفي الأسلوب

الثاني يبدأ الإعداد عقب حصول الطالب على الشهادة الإعدادية وتستمر الدراسة في هذا النظام مدة خمس السنوات.

ولما كان الإعداد لجمع المهن الرفيعة الأخرى لا يبدأ قبل أن ينتهي الطالب من دراسة الثانوية على اعتبار أن هذه الدراسة هي الحد الأدنى للثقافة العامة التي يحتاج إليها المهني، لذلك نجد أن المؤتمرات الدولية والعربية التي ناقشت المرحلة التعليمية التي يبدأ بعدها إعداد المعلم قد أوصت بألا يبدأ الإعداد لمهنة التعليم إلا بعد إتمام الطالب لدراسته الثانوية على الأقل، وذلك بغض النظر عن المرحلة التعليمية التي يعد لها المعلم، أن توصية منظمة اليونسكو المعروفة في شأن رفع مكانة المعلم وهي التوصية التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة وفي منظمة العمل الدولية عام 1966، قد نصت على ضرورة الأخذ بهذا الرأي حرصا على المكانة الاجتماعية لمهنة التعليم.

وأما عن النقطة المتعلقة بطول الفترة اللازمة للإعداد لمهنة التعليم فإننا نجد أن الاتجاه العالمي في كثير من الدول المتقدمة يميل نحو إطالة هذه المدة بقدر الإمكان فهي تصل في بعض الولايات المتحدة وفي كثير من الدول الأوروبية إلى خمس سنوات ولا تقل عن أربع سنوات بعد الدراسة الثانوية العامة، وفي البلاد العربية نجد أن مدة الإعداد لمعلمي المراحل التي تلي المرحلة الابتدائية لا تقل عن أربع سنوات على مستوى التعليم الجامعي وتصل إلى خمس سنوات في نظام الإعداد التتابعي للحصول على الدبلوم العام بعد إتمام مرحلة الليسانس أو البكالوريوس وينطبق ذلك على معلمي جميع المواد من ثقافية أو تربية رياضيه أو فنية... الخ.

وهكذا نجد أن مستوى الإعداد للمهنة في المدرسة الثانوية في البلاد العربية يطبق الشروط المطلوبة للإعداد في المهن الأخرى، غير أن إعداد معلم المدرسة الابتدائية ما زال يحتاج إلى عناية كبيرة ليصل إلى المستوى الذي يحقق مطالب المهنة الراقية بحيث لا يقل هذا الإعداد عن المستوى الجامعي أو أن يكون على

الأقل تحت إشراف الجامعة أو ما في حكمها لضمان المستوى العلمي المطلوب للمعلم، ومما لاشك فيه أن معلم المدرسة الابتدائية يحتاج إلى إعداد لا يقل في مستواه عن مستوى زميله معلم المدرسة الثانوية وإن اختلفت مواطن التركيز في الدراسة في كلتا الحالتين.

ولعل من أهم ما يميز المهن الراقية هو قدرة المهني على اتخاذ القرار المهني السليم، وكثير من المعلمين لا يدركون خطورة الدور الذي يقومون به من حيث اتخاذ القرارات بتلاميذهم بصورة مستمرة أثناء عملهم، فكل لحظة فريدة في نوعها وكل موقف يختلف بصورة أو بأخرى عن غيره من المواقف، وليس لدى المعلم المهني "وصفة" واحدة يطبقها على جميع الحالات والمواقف، بل عليه أن يزن كل حالة وكل موقف على حدة ثم يتخذ القرار المهني المناسب في ضوء ثقافته المهنية لمعاونة تلاميذه على التعليم والنمو.

وعلى الرغم من أهمية هذا الدور المهني للمعلم فالملاحظ أن هناك تراخياً واضحاً في تطبيق المعلومات المهنية التي تأكدت صحتها، وهذا التراخي ليس من جانب الممارسين للمهنة في المدارس فحسب، ولكن من جانب المشرفين على إعداد المعلم أحيانا، فالمعلومات المهنية ينقصها التكامل في تعليمها وبالتالي قد لا يتعلمها المعلمون بصورة مرضية وينتج عن ذلك أن يلجأ المعلم إلى أساليب ضاربا عرض الحائط بهذه الثقافة المهنية، معلنا أن التعليم خبرة مكتسبة وليس بعلم أو فن، هذا بالإضافة إلى ان الكثير من المعلمين لا يتابعون المعلومات المهنية المستحدثة ولا يعرفون شيئا عن الكثير من النظريات الجديدة أو الممارسات المبتكرة ، وهكذا يؤدي فشل المعلمين في تكوين مدركات جديدة وتطبيق النظريات التي توصلت إليها البحوث العلمية إلى الهبوط بعملية التعليم من مستوى المهنة إلى مستوى الحرفة.

وتتطلب عملية التعليم أنه يقوم المعلم بتهيئة الفرصة أو المجال أمام المتعلم لكي يمر بالخبرة المعلمة التي تعدل من قيمه وأفكاره أو سلوكه، ولدى مهنة التعليم الآن ثروة كبيرة من المعلومات والتجارب والبحوث في مجال علم النفس وعلم

الاجتماع وعلم الحضارات (الأنثروبولوجي) يستطيع المعلم عن طريقها أن يتنبأ بما تؤدي إليه المواقف المختلفة فيما يتعلق بالتعلم، ويستطيع في ضوء ذلك أن يتخذ القرار المهني عن الإستراتيجية التعليمية المناسبة لكل حالة، ولا شك أن اتخاذ مثل هذا القرار والقدرة على تنفيذه أمور تتطلب مهارة فنية فائقة.

وفي رأينا أن المعلم شأن الطبيب ورجل القضاء عليه أن يتخذ في كثير من المواقف التي تتصل بمهنته الكثير من القرارات التي لها آثار بعيدة المدى في حياة من يتعامل معهم، فالمعلم هو الذي يمهد الطريق على أوسع مدى أمام الطالب لكي يتعلم ويتفتح ذهنه وتنمو شخصيته، وقد يشجعه ويعدل من فكرته عن نفسه ويزيد من طموحه وثقته بنفسه وينمي قدراته ويوجه سلوكة وعلاقاته بغيره مستخدماً في ذلك الإستراتيجيات التي تؤدي إلى ذلك، أما المدرس الذي لا يدرك طبيعة عمله ورسالته فإنه قد يتخذ من القرارات والتصرفات ما يغلق الأبواب أمام تلاميذه ويهبط بمعنوياتهم ويسيء إلى صحتهم النفسية ويحولهم إلى أشخاص أقل شأناً وأقل أثراً في حياتهم ومجتمعهم مما كان يمكن أن يصلوا إليه.

وفيما يتعلق بتنظيمات المهنة فإننا نجد أن معظم المعلمين في البلاد العربية لهم جمعيات أو نقابات مهنية، وهذه التنظيمات تختلف سلطاتها من بلد عربي إلى آخر من حيث التركيز على تمثيل مصالح المعلمين أو تحسين الظروف المادية والاجتماعية المحيطة بهم أو من حيث التركيز على السيطرة على المهنة والعمل على رفع مستوى الأداء في الخدمة والتدخل في مستوى الإعداد لها واشتراط المؤهلات اللازمة لممارستها والمطالبة بحد أدنى لمستوى الآراء ومساءلة المعلم عن عدم وصول تلاميذه إلى المستويات المناسبة لهم.

وتقتضي وحدة المهنة أن توحد مصادر إعداد المعلمين بجميع المراحل التعليمية ولجميع المواد التي تعلم من ثقافية وفنية ورياضية ولجميع النوعيات من تعليم عام أو تعليم فني ... الخ، أي أن يتم إعداد المعلمين بجميع نوعياتهم تحت

مظلة واحدة بدلاً من أن يكون الإعداد في مراكز مختلفة قد تكون غير متجانسة في أساليبها وإستراتيجياتها واتجاهاتها.

ولما كانت جميع المهن الرفيعة تعد داخل الإطار الجامعي فإنه يقترح أن تكون المظلة التي يعد المعلم تحتها هي الجامعة، وإذا كانت بعض البلاد العربية لا تستطيع في الوقت الحاضر أن توفر الأعداد الكافية من معلمي المدرسة الابتدائية بخاصة على مستوى الجامعة أي بعد دراسة أربع سنوات بعد الشهادة الثانوية، فإن من الممكن أن تتدرج هذه الدول في تحقيق هذا الهدف بحيث يكون إعداد معلم المدرسة الابتدائية في المعهد نفسه مع زميله معلم المدرسة الثانوية لمدة سنتين تزاد تدريجيا إلى ثلاث ثم إلى أربع، وإلى أن يتم ذلك فمن الممكن أن تشرف الجامعة على هذا الإعداد وأن تمنح الخريجين شهادة تدل على مستوى الدراسة ومدتها بدلاً من منحهم البكالوريوس أو الليسانس الجامعية.

وقد أوصى بهذا الاتجاه مؤتمر إعداد وتدريب المعلم العربي الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالقاهرة في يناير سنة 1972 حيث جاء في التوصية ما يأتي:

- إيماناً بأهمية دور المعلم في المجتمع المصري وعملاً على توفير الضمانات التي تجعل من التعليم مهنة لها مكانتها المرموقة بين بقية المهن وتلافياً للتفاوت الذي يوجد بين بعض فئات المعلمين يوصي المؤتمر بما يلي: "يكون إعداد المعلم داخل إطار الجامعة والمعاهد العليا أيا كانت المرحلة التي يعدلها باعتبار ذلك هدفاً تسعى الدول العربية إلى تحقيقه بأسرع وقت ممكن".

إن الأخذ بهذا المبدأ كفيل بأن يرقى بمهنة التعليم ويجعل لها مكانها المرموق بين بقية المهن الرفيعة.

وأخيراً فإن التعليم المستمر مدى الحياة أساس من الأسس التي تقوم عليها المهن الرفيعة كي يطمئن المجتمع والجمهور إلى أن الخدمات التي تؤدي تعتمد

على أحداث التطورات العلمية، ولابد إذن من النظر إلى الإعداد المهني للتعليم على أنه عملية ممتدة لا تنتهي بتخريج المعلم من معهد الإعداد.

وسوف نكتفي هنا نظراً لضيق المجال، بالإشارة إلى أهمية الكفاية بعملية تدريب المعلمين أثناء الخدمة كعملية مكملة للتنمية الذاتية التي يقوم بها الفرد بنفسه بطريقة مستمرة طول حياته، أن العمل على توجيه ونجاح هذه العملية سوف يجعل مهنة التعليم عملاً محببا إلى النفس مجدداً للنشاط والذهن ويقضي على الجمود في المهنة والملل الذي يعاني منه بعض المعلمين.

ويمكن أن تقوم منظمات المعلمين والإدارات التعليمية بتنظيم فرص التدريب أثناء الخدمة والتخطيط الكافي لهذه العملية وأن توثق الصلة بين القائمين بهذا العمل وبين كليات إعداد المعلمين لضمان اتصال عملية الإعداد قبل الخدمة وفي أثنائها وحصول هذه الكليات على التغذية المرتجعة من خلال هذا التدريب.

وعن طريق التعليم المستمر والنمو الذاتي في المهن يتزايد إنتاج المعلم كماً وكيفاً ويحقق له التقدم والرضا عن نفسه ويميزه عن الآلة التي يتناقص إنتاجها عن طريق الاستعمال المستمر.

وأخيراً أرجو أن اختتم هذا الحديث بالتأكيد على حاجتنا إلى المزيد من الجهد في سبيل تحقيق مكانة المعلم ومهنة التعليم وأن علينا أن نبدأ من الآن وبالأخص الأسس التي تعمل عليها فيما يلي:

- النظرة الشاملة والكلية إلى التعليم في جميع مراحلة.
- أن يكون البدء في الإعداد للمهنة بعد المرحلة الثانوية على الأقل.
- توحيد مصادر إعداد المعلم وتوحيد المهنة.
- أن يكون الإعداد للمعلم على المستوى الجامعي.
- الاهتمام في إعداد المعلم بتكامل الثقافة المهنية لتزويده بالقدرة على اتخاذ القرار المهني المناسب.